

GOV/2008/60

Date: 19 November 2008

Arabic

Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٦(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2008/57)

تنفيذ الاتفاق المعقود بين حكومة
الجمهورية العربية السورية والوكالة الدولية للطاقة الذرية
لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^١
تقرير من المدير العام

١- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأنه، في نيسان/أبريل من هذا العام، وُفرت للوكالة معلومات تزعم أن منشأة دمرتها إسرائيل في الجمهورية العربية السورية (سوريا)، في أيلول/سبتمبر الماضي، كانت مفاعلاً نووياً. ووفقاً لهذه المعلومات، لم يكن المفاعل عاملاً بعد ولم يكن جرى إدخال أية مواد نووية فيه.^٢ كما أبلغ المدير العام مجلس المحافظين أنه تقرّر أن يزور مفتشو الوكالة موقع المنشأة (دير الزور^٣)، من أجل التحقق، بالقدر الممكن، من صحة المعلومات المتاحة. أما سوريا، فقد أعلنت أن موقع دير الزور كان موقعاً عسكرياً ولم يكن منخرطاً في أية أنشطة نووية. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قدّم المدير العام معلومات مستوفاة عن هذه الأحداث في إطار كلمته الاستهلالية أمام مجلس المحافظين.

٢- والغرض من هذا التقرير هو إحاطة مجلس المحافظين علماً بالتطوّرات المتصلة بتحقيق الوكالة الجاري في المزمع المذكورة.

١ الوثيقة INFCIRC/407.

٢ الوثيقة GOV/OR.1206، الفقرتان ٢٦ و٢٨.

٣ يُشار إليه أيضاً في المصادر المفتوحة باسم "الكبار".

ألف- سرد لتسلسل الأحداث

٣- في رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، أبلغت الوكالة سوريا بأنها، وفقاً لمسؤولياتها الرقابية ووفقاً للالتزامات سوريا في إطار الضمانات، تعتزم إيفاد فرقة مفتشين إلى سوريا لاستعراض جميع المعلومات المتاحة وزيارة موقع دير الزور وثلاثة أماكن أخرى زعمت بعض الدول الأعضاء أنها ذات صلة.^٤ وفي رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، وافقت سوريا على زيارة تقوم بها الوكالة إلى موقع دير الزور وتقوم خلالها بأخذ عينات بيئية في ذلك الموقع. واشتملت زيارة الوكالة إلى سوريا، التي تمت في الفترة بين ٢٢ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، على اجتماعات عقدت مع السلطات السورية في دمشق، في ٢٢ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وزيارة إلى موقع دير الزور تمت في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٤- وأثناء الزيارة التي قامت بها الوكالة إلى موقع دير الزور في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ أتاحت سوريا بدون قيود معاينة جميع المباني الكائنة في الموقع - كتدبير يكفل الشفافية - وأكدت من جديد أن الموقع كان منشأة عسكرية لا صلة لها بأية تطبيقات نووية لا في الماضي ولا في الحاضر. ولم توافق سوريا بعد على طلب الوكالة أن تزود بأية وثائق ذات صلة بالمبنى المدمر، أو بأي من المباني الأخرى، بما يؤيد إفاداتها.

٥- وأثناء الاجتماع الذي عقد في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أكدت الوكالة من جديد طلبها بأن تزود بوثائق داعمة بشأن استخدام المباني الكائنة في موقع دير الزور والأماكن الأخرى الثلاثة في الماضي وفي الوقت الراهن. كما طلبت الوكالة إيضاحات بشأن أنشطة شراء معيئة قامت بها كيانات سورية. وأثناء هذا الاجتماع، أفادت سوريا بأن المبنى المدمر ما كان من الممكن أن يكون مرفقاً نووياً لجملة أسباب منها عدم عولية وعدم كفاية إمدادات الكهرباء في المنطقة، والموارد البشرية المحدودة في سوريا، وعدم توافر كميات كبيرة من المياه المعالجة.

٦- وفي رسالة متابعة موجهة إلى سوريا ومؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أكدت الوكالة من جديد طلبها بأن تزود بالمعلومات والوثائق التي أشير إليها في مراسلات ومناقشات سابقة، واقتрحت مواعيد لزيارة أخرى تقوم بها الوكالة إلى سوريا. وأجابت سوريا، في ردها المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بأنه ينبغي إرجاء الزيارة إلى "أن يتم وضع الترتيبات اللازمة مع الهيئات المعنية في سوريا". وكتبت الوكالة إلى سوريا في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، مؤكدة من جديد، مرة أخرى، طلبها؛ وأجابت سوريا رداً عليها، في رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بأن أية تطورات لاحقة يجب أن تتوقف على نتائج تحاليل العينات.

٧- وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قدمت الوكالة إلى سوريا نتائج تحاليل العينات البيئية، وطلبت عقد اجتماع مع سوريا بغية مناقشة تلك النتائج، والحصول على المعلومات المطلوبة، وضمان القيام بزيارة إلى الأماكن الأخرى الثلاثة. ولم تتلقَّ الوكالة رداً على هذا الطلب.

٤ زُعم أن هذه الأماكن كانت مرتبطة وظيفياً بموقع دير الزور.

٨- وفي رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أكدت سوريا امتثالها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقدمت الإيضاحات التالية:

- إن الزعم الأمريكي الذي قدم للوكالة للتحقق، كان يتحدث عن مبنى قيد الإنشاء وليس قيد التشغيل.
- إن نتائج تحليل العينات المأخوذة من الموقع المدمر لم تظهر أي مواد تدخل في بناء مفاعل نووي، الأمر الذي يؤكد أن الموقع الذي كان يتم تشييده هو للأغراض العسكرية.
- إننا نستغرب وجود عدد محدود جداً من جزيئات اليورانيوم المعدلة بشرياً في نتائج تحليل بعض العينات، آخذين بعين الاعتبار أن الموقع جرى تدميره بواسطة قذائف إسرائيلية لم يعرف محتويات تركيبها.
- لا بد من لفت الانتباه أيضاً إلى حقيقة أن نتيجة تحليل إحدى العينات تشير إلى أنها تحتوي على ثلاث جزيئات من اليورانيوم، في حين أن أربع عينات أخرى أخذت من نفس المكان وبدائرة قطرها ٣٠ متراً كانت نتائجها خالية من أي جزيء يورانيوم.
- إن التفسير الوحيد لوجود هذه الجزيئات هو ما تضمنته القذائف، من اليورانيوم المعدل، والتي ألقها الطائرات الإسرائيلية على المبنى وذلك لزيادة القوة التدميرية. واستناداً إلى ذلك نرجو من الوكالة التحقق من طبيعة المواد المستخدمة في هذه القذائف.

باء- التحقق الذي قامت به الوكالة

٩- أجرت الوكالة تحليلاً دقيقاً لجميع المعلومات التي أتاحت لها نتيجة للزيارة التي قامت بها إلى موقع دير الزور بالإضافة إلى معلومات وردت من مصادر أخرى، بما فيها صور ملتقطة بالسواتل متاحة تجارياً وصور من مصادر مفتوحة، قيل إنها لقطات أخذت في موقع دير الزور قبل تدمير المبنى، ومعلومات تتعلق بالشراء، ونتائج تحاليل العينات البيئية.

١٠- ويظهر تحليل الصور المتاحة الملتقطة بالسواتل أن أنشطة التشييد بدأت في موقع دير الزور في الفترة بين ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ و٤ آب/أغسطس ٢٠٠١. وتبيّن الصور استمرار التشييد حتى آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتشير الصور التي أخذت قبل القصف وبعده مباشرة إلى أن المبنى المدمر الذي كان على شكل صندوق ربما كانت له طبقات تحت سطح الأرض. ويبدو من هيكله الاحتوائي أنه كان شبيهاً في الأبعاد والترتيب النسقي لما يتطلّب درع بيولوجي لمفاعلات نووية، وكان حجم المبنى إجمالاً كافياً لإيواء المعدات اللازمة لمفاعل نووي من الطراز المزعوم.

٥ في هذه الرسالة، أعربت سوريا أيضاً عن عدم ارتياحها لتسريب نتائج تحاليل العينات البيئية إلى وسائل الإعلام وقلقها من أن يكون ذلك مؤشراً على محاولة أطراف أخرى استغلال أنشطة الوكالة لأغراض سياسية.

١١- وقامت الوكالة، ضمن تقديراتها، بإجراء تقييم للبنية الأساسية الخاصة بضخ المياه التي شاهدها خلال زيارتها إلى دير الزور في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتشير نتائج هذا التقييم إلى أن قدرة الضخ وافية لمفاعل بالحجم الذي أشير إليه في المزاعم (وهي ٢٥ ميغاواط حراري). ولاحظت الوكالة خلال زيارتها إلى الموقع طاقة كهربائية كافية لتشغيل نظام الضخ، وهو ما يشكل جزءاً مهماً من حجم الطلب الكهربائي اللازم لمفاعل من هذا القبيل.

١٢- وكشف تحليل العينات البيئية المأخوذة من موقع دير الزور، الذي أجراه عدد من المختبرات في شبكة المختبرات التحليلية التابعة للوكالة، عن وجود عدد كبير من جزيئات اليورانيوم الطبيعي. ويشير تحليل تلك الجزيئات إلى أن اليورانيوم بشري المنشأ، أي أن المادة تم إنتاجها كنتيجة لمعالجة كيميائية. وحسبما ذكر أعلاه، أفادت سوريا بأن التفسير الوحيد لوجود تلك الجزيئات هو أنها كانت محتواة في القذائف التي استخدمت في تدمير المبني.

١٣- وتواصلت الوكالة بتقييم المعلومات المتصلة بالجهود التي بذلتها كيانات سورية لشراء مواد ومعدات يمكن أن تدعم تشييد مفاعل نووي وتشغيله. وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن أن تكون هذه المفردات قد تم شراؤها لاستخدام غير نووي. ولم تتلقَّ الوكالة بعد المعلومات المطلوبة من سوريا.

١٤- وتوحي الصور الملتقطة بالسواتل وغيرها من المعلومات المتاحة للوكالة بشأن المنشآت الكائنة في الأماكن الأخرى الثلاثة في سوريا، التي أشير إليها أعلاه، بأن تلك الأماكن ربما كانت ذات صلة بالأنشطة في موقع دير الزور. وحسبما أشير أعلاه، طلبت الوكالة معاينة الأماكن الثلاثة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨. ويشير تحليل الصور الملتقطة بالسواتل المأخوذة لتلك الأماكن بأنه جرت أنشطة لتعديل سمات المنظر الطبيعي وأزيلت حاويات كبيرة بعد فترة وجيزة من طلب الوكالة إجراء معاينة. ومع أن تلك الأنشطة قد لا تكون لها صلة بموقع دير الزور، سيكون من المفيد أن تقدّم سوريا تفسيراً للأنشطة المذكورة وأن تسمح للوكالة بزيارة الأماكن الثلاثة.

جيم- التقييم في الوقت الراهن

١٥- ويشدّد المدير العام على أن الوكالة أعيقت بشكل خطير عن الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وبموجب اتفاق الضمانات الخاص بسوريا جرّاء استخدام القوّة أحادياً وجرّاء عدم تزويدها في الوقت المناسب بالمعلومات المتعلقة بالمبني المعني في موقع دير الزور. وعلى ضوء تدمير المبني المذكور وإزالة الأنقاض بعد ذلك، أصبح قيام الوكالة بالتحقق من الوضع القائم أكثر صعوبة وتعقّداً وكذلك أكثر تبديداً للوقت والموارد.

١٦- وتشمل المعلومات التي وفرتها بعض الدول الأعضاء للوكالة صوراً ملتقطة بالسواتل لموقع دير الزور والأماكن الأخرى الثلاثة. واستخدمت الوكالة من أجل تقديرها حالة الموقع بعد القصف مباشرة، صوراً ملتقطة بالسواتل وفرتها دول أعضاء، حيث لم تكن متاحة للوكالة أية صور ذات استبانة عالية لتلك الفترة من بائعين تجاريين. وكانت أول صور تمكنت الوكالة من الحصول عليها بعد القصف الذي وقع في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ قد أخذت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وتشير تلك الصور إلى حدوث عمليات إخلاء وتسوية سطحية على نطاق كبير في موقع دير الزور بعد القصف. وتعترم الوكالة، بقدر ما خوّّلها موقرتو الصور مؤخراً، أن

تشرك سوريا، خلال اجتماعها القادم معها، في مشاهدة الصور الملتقطة بالسواتل ذات الصلة بالتقييم الذي ستجريه الوكالة.

١٧- وفي حين لا يمكن استبعاد أن المبنى المعني كان مقصوداً لاستخدام غير نووي، فإن سمات المبنى، حسبما جاء وصفها أعلاه، إلى جانب أوجه وصل الموقع بقدرة وافية على ضخ مياه التبريد هي مشابهة لما قد يكون موجوداً في ارتباط بموقع مفاعل. ولم تقدّم سوريا بعد الوثائق المطلوبة لدعم إعلاناتها بشأن طبيعة أو وظيفة المبنى المدمّر، ولا هي وافقت على طلب الوكالة القيام بزيارة إلى الأماكن الأخرى الثلاثة.

١٨- وتعكف الوكالة على تقييم التفسير الذي قدّمته سوريا لمنشأ جزيئات اليورانيوم التي عثر عليها في موقع دير الزور. وتعترم الوكالة أن تطلب من سوريا السماح لها، في جملة أمور، بأن تقوم بزيارة الأماكن التي يوجد فيها حطام المبنى وأي معدات أزيحت من موقع دير الزور، لغرض أخذ عينات منها. كما تعترم الوكالة أن تطلب من إسرائيل تقديم معلومات فيما يخصّ إدعاءات سوريا المتعلقة بمنشأ جزيئات اليورانيوم.

١٩- ودعا المدير العام سوريا إلى توفير الشفافية اللازمة، بما يشمل السماح بزيارات إلى الأماكن المطلوب زيارتها والحصول على جميع المعلومات الموجودة، لكي يتسنى للوكالة استكمال تقييمها. كما دعا المدير العام سائر الدول التي قد يكون لديها معلومات ذات صلة، بما يشمل صوراً ملتقطة بالسواتل، أن تتيحها للوكالة وأن تأذن للوكالة بإشراك سوريا في الاطلاع على هذه المعلومات.

٢٠- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.